محكمة العمل الاقليمية 17-10-64126 فاطمة جابر ضد مؤسسة التامين الوطني

ملخص القرار :

القضية المعروضة أمام محكمة العمل الإقليمية بين المدعية فاطمة جابر وبين مؤسسة التأمين الوطني تتعلق بقرار مؤسسة التأمين الوطني بسلب مكانة الإقامة الدائمة من المدعية الذي بموجبه تدعي المؤسسة بأن المدعية قد توقفت عن كونها مقيمة دولة إسرائيل منذ سنة 1994، وبالتالي فهي أي المدعية غير مستحقة لمخصصات التأمين الوطني.

استندت مؤسسة التأمين الوطني في ادعائها على أن المدعية تعيش في رفات في منزل موجود لهم هناك وبالتالي فان مركز حياتها هو منطقة رفات الواقعة في حدود رام الله وخارج حدود دولة إسرائيل وادعت أيضا بأنه بالرغم من وجود للمدعية وعائلتها منزل في البلدة القديمة في القدس الا أنه ضيق ولا يتسع لعائلتين كما هو وارد من تقصي الحقائق الذي قامت به المؤسسة، فان المدعية تستخدم هذا المنزل كعنوان لهم في القدس لغاية الحصول على مستحقات التأمين الوطني بينما تسكن هي وعائلتها في المنزل الكائن في رفات.

المدعية تنفي رواية مؤسسة التأمين الوطني وتطعن بذلك بأنها منذ زوجها من محمد وهي تسكن في المنزل الكائن في البلدة القديمة بالرغم من صغر حجمه وتواجد عائلة ثانية معهم في نفس المنزل وأن منزل رفات ليس الا مكانا يستخدم للمناسبات وللاجتماعات العائلية الكبيرة واستندت في ادعائها أيضا الى أن مدارس بناتها الصغار موجودة في البلدة القديمة.

المحكمة، بعد أن استمعت الى أدلة الطرفين وبعد أن تطرقت الى المعايير الموضوعية والذاتية لتعيين مركز اعتبرت أن رواية مؤسسة التأمين الوطنية واسعة جدا وليس لها أساس واقعي كافي يدعم روايته، بينما وجدت أن رواية المدعية متسقة ومعقولة وتدعمها وثائق وأسانيد واقعية. وعليه قررت الغاء قرارات مؤسسة التأمين الوطني القاضية باعتبار المدعية قد توقفت عن كونها مقيمة دائمة في القدس والقاضية أيضا بإزالة اسمها من سجل المؤمنين لدى مؤسسة التأمين الوطني. وعلاوة على ذلك تحميل المؤسسة نفقات القضية وأتعاب المحاماة.

تنبيه وإخلاء مسؤولية

إن هذا النص العربي هو ترجمة غير رسمية صادرة عن موقع" المرجع– جامعة القدس "وهو غير ملزم، حيث أن النص الأصلي باللغة العبرية هو النص الأصلي والملزم. يصدر موقع"المرجع– جامعة القدس "هذا النص فقط في سبيل نشر المعلومة، وهو ينأى بنفسه وبجامعة القدس وكافة معاهدها ومراكزها عن أية مسؤولية قانونية تنتج عن أي خطأ في الترجمة، علماً بأن الموقع قد بذل كل الجهد لتكون الترجمة في أفضل مستوى من الدقة.

للاستفسار يرجى التواصل مع:

marje@law.alquds.edu

محكمة العمل الإقليمية في القدس

تأمين وطني 64126-10-17

15.10.2019

أمام:

حضرة القاضية راحيل ب ر"ج – هيرشبرج – قاضي فرد

المدعية **فاطمة جابر، رقم هوية: 86062585**

بواسطة ممثلها القانوني: المحامي محمد شهابي

-

المدعى عليه **مؤسسة التأمين الوطني**

بواسطة ممثلها القانوني: المحامي فيفيان كلاين بنيامين والمحامي عنبل لش

قرار الحكم

1. المدعية، السيدة فاطمة جابر، تقدمت بهذه الدعوى ضد قرار مؤسسة التأمين الوطني الذي بموجبه توقفت المدعية عن أن تكون مقيمة إسرائيل من يوم 12.4.1994 ولاحقا لذلك، حيث إنها منذ ذلك الوقت لم تسكن في نطاق دولة إسرائيل.

البنية الوقائعية (المادية)

2. البينة الوقائعية (المادية) كما توضحت أمامي هي كالتالي:

المدعية، مواليد 1970، وهي الزوجة الأولى لمحمد جابر (أدناه: محمد) وقد تزوجا في سنة 1988. للزوجين 6 أولاد. الصغيرات من بينهن، مواليد السنوات 2003 و – 2010، لا زلن يسكن مع المدعية. أصل المدعية هو مدينة رام الله. أعطيت لها مكانة الإقامة الدائمة في سنة 1994، بناء على طلب زوجها للم الشمل (ص' 3، من السطر22، حتى ص'4، السطر 19). في موعد لم يكشف عنه تزوج محمد من زوجة إضافية، يهودية من سكان عسقلان (أدناه: ايلانيت)، ومن علاقته معها أنجب 5 أولاد اخرين. ومهنة محمد هي تشغيل معدات ثقيلة وقد عمل سنوات طويلة لدى سلطة الطبيعة والمتنزهات (ص'1، في الأسطر 17-18).

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417

أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic

المرجع AlMarje'

3. ولعائلة محمد حقوق حيازة، من خلال الايجار المحمي، لعقار موجود في البلدة القديمة في القدس. تقاسم محمد وأربعة اخوانه العقار، حيث يوجد اليوم لكل واحد منهم منزل مكون من غرفة ومطبخ (ص4، في السطر29). بالإضافة لذلك، ورث محمد عن أبيه مبنى (وربما الأرض التي حول المبنى)، خارج الحدود، في المنطقة الفلسطينية رفات، التي تقع جنوب غرب مدينة رام الله وتحدها قلندية من الشرق (ص'12، السطر1). لا يوجد خلاف بان البيت في رفات يحوي طابقين واثنان اخران في تمت اضافتهم للبناء(ص'12، في الأسطر 18-19، صورة البيت ،ملحق/3). لمحمد يوجد منزل مؤثث ومجهز بالكامل في الطابق الأول والذي تم استخدامه بشكل دائم لسنوات طويلة (ص'8، السطر18؛ ص'9، السطر21 ؛ ص'13، الأسطر1-3). يتم استهلاك الكهرباء في منزل رفات بواسطة كرت شحن (ص'8، الأسطر23-25 ؛ ص'13، الأسطر5-16).

4. في يوم 19.10.2016 أجرت مؤسسة التأمين الوطني تحقيقا في المنزل الموجود في رفات وفي ذات الوقت بمنزل العائلة في البلدة القديمة. التحقيق تعلق بموضوع إقامة أحد أبناء المدعية، عدنان، حيث من مجمل ما هو بادي فانه (*أي عدنان* - المترجم) تقدم في ذات الفترة بدعوى للحصول على مخصصات العجز لأجل طفلته الصغيرة، أسيل، التي لوجع القلب فد توفيت أثناء فحص الطلب. مؤسسة التأمين الوطني ساورها الشك بأن عدنان، زوجته وابنته المذكورة أعلاه يسكنون في المنزل الذي بني لأجلهم في الطابق الثاني بالمبنى الموجود في رفات. أثناء التحقيق، تقابل المحقق مع المدعية ومحمد في بيتهم هناك، وهم وسمحوا له بالدخول الى منزلهم وأيضا بتصويره (ملحق/3). في ملخص التحقيق كتب المحقق بأن محمد ادعى أمامه بأنه هو والمدعية يسكنون بالتناوب في البلدة القديمة وفي المنزل الموجود في رفات، وبأن عدنان وزوجته قد انتقلوا للبلدة القديمة منذ 7 أشهر. في نفس اليوم تم التحقيق أيضا مع عدنان، الدي تواجد مع زوجته في منزلهم ببيت العائلة في البلدة القديمة. استنتاج المحقق كان أن عدنان وعائلته يسكنون في البلدة القديمة وأيضا باقي أبناء عائلته، بمن فيهم المدعية، وهم يستخدمون عنوان المنزل في البلدة القديمة لغاية مطالباتهم بالمخصصات من المدعى عليه (أدناه: مؤسسة التأمين الوطني) فقط، لكنهم فعليا يسكنون في المنزل الكائن في رفات.

نتائج التحقيق أدت الى ارسال كتاب من موظف الادعاء الى المدعية، في يوم 13.12.2016، والذي بموجبه ووفقا للمعلومات والنتائج التي بحوزة مؤسسة التأمين الوطني تكون المدعية - كما هو ظاهر- قد توقفت عن أن تكون مقيمة إسرائيل ابتداء من تاريخ 12.4.1994. سمح للمدعية بتقديم ملاحظاتها حول الاشعار الوارد من مؤسسة التأمين الوطني بخصوص توقف اقامتها. عقب ذلك قدمت المدعي تقرير عديد السنوات (الذي تم استلامه لدى مؤسسة التأمين الوطني بيوم 7.8.2017)، وبه ادعت انها تسكن ببيت عائلة زوجها في البلدة القديمة منذ زواجهم. أرفقت المدعية مع التقرير وصولات بدفع الأرنونا الخاصة بالبيت الموجودة في البلدة القديمة لسنوات 2016-2017 ؛ تقرير استهلاك الكهرباء في المنزل الكائن في البلدة القديمة لسنة 2017 ؛ عدة فواتير مياه خاصة بالمنزل الموجود في البلدة القديمة.

5. عقب استلام التقرير أجرت مؤسسة التأمين الوطني تحقيقا في يوم 19.12.2017. قامت المدعي بإدلاء افادتها في المنزل (ملحق لإشعار مؤسسة التأمين الوطني من يوم 23.12.2018)، وفي نطاق هذه الإفادة استمرت المدعية على موقفها بأنها

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417
أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic
المرجع AHMarje'

مستمرة في السكن في منزل البلدة القديمة منذ زواجها، وبأن بناتها الغير متزوجات وابنها عدنان وزوجته وحفيدتها المعاقة يسكنون معها. وبخصوص زوجها قالت " محمد يذهب ويعود" (ص'1). وبالنسبة لأبنائها علي وقتيبة رفضت إعطاء تفاصيل (ص'3). لم تنكر المدعية أن المنزل الكائن في منطقة رفات مؤثث ومجهز بكل الأجهزة الكهربائية الضرورية وحتى الكمالية، ومع ذلك استمرت على موقفها بأنه مجانب للصواب انها تسكن هناك وأنها تستخدم منزل البلدة القديمة **"فقط كعنوان"** (ص'2). أيضا أفادت المدعية بأن بناتها الصغيرات يدرسن في مدرسة في البلدة القديمة (ص'3). سمحت المدعية للمحقق بتصوير المنزل (ملحق/3). من التقرير الذي نظمة المحقق (ملحق/2) تبين، من بين أشياء أخرى، بأنه وجد في المنزل كل ما هو ضروري لمعيشة المدعية ومعيشة بناتها وابنها عدنان وعائلته (تصوير المنزل، ملحق/1). ومع ذلك، توصل المحقق الى استنتاج أن المنزل أصغر من احتواء كل هذه الانفس التي تم الادعاء بأنها تسكن في المنزل. ففي كتابه بيوم 11.2.2018 أعلمت مؤسسة التأمين الوطني بأنه بعد أن قامت بفحص ملاحظاتها قررت النظر اليها كمن فقدت اقامتها في إسرائيل ابتداء من 12.4.1994 ولاحقا لهذا التاريخ. وعليه أزالت اسمها من سجل المؤمنين (*المستحقين لمخصصات التأمين – المترجم*) الواقعين ضمن مسؤوليتها بموجب القوانين. وهذا هو سبب الدعوى المعروضة أمامنا.

رواية المدعية

6. رواية المدعية التي بموجبها، تسكن المدعية في المنزل الكائن في البلدة القديمة منذ زواجها استمرت نفسها أيضا أمام المحكمة. بخصوص تواجدها مع محمد في المنزل الكائن في رفات في الوقت الذي جرى فيه التحقيق بموضوع عدنان، ادعت بأنها كانت مجرد صدفة. دعمت رواية المدعية تصريح محمد الذي به ادعى بان مركز حياته داخل حدود دولة إسرائيل، وبأنه يقسم وقته بين عائلته في عسقلان وعائلته في القدس. وأن المنزل الموجود في رفات يستخدم بشكل رئيسي للتجمعات العائلية الواسعة والمناسبات. بالإضافة الى ذلك أرفقت نسخ عن فواتير استهلاك الكهرباء بالمنزل الموجود في البلدة القديمة وبالمنزل الموجود في رفات. وأيضا شهادات مدرسية تثبت تعلم بنات المدعية في مدارس بالبلدة القديمة في السنوات 2017-2018. وبإذن المحكمة أكملت المدعية تقديم الأدلة، في الفترة ما بين جلسة البينات الأولى والثانية، بطريقة تقديم شهادات دراسية عن بنات المدعية الصغار من بلدية القدس (ت/1) ؛ تقرير استهلاك الكهرباء للمنزل الكائن في البلدة القديمة منذ صيف 2014 (ت/2)، تقرير استهلاك الكهرباء في المنزل الموجود في رفات ابتداء من بداية سنة 2015 (ت/3) ؛ تقرير صادر عن شركة جيحون المتعلق باستهلاك الماء في المنزل الكائن في البلدة القديمة.

الاطار المعياري

7. بموضوع استئناف تامين وطني (محكمة العمل اللوائية) 39020-11-13 **جاسر عطاالله – مؤسسة التأمين الوطني** (25.6.2018)، مرة أخرى تتطلب من المحكمة اللوائية للعمل العودة الى المبادئ الموجهة للإجابة عن سؤال من يتم اعتباره مقيم إسرائيل لغاية استحقاق الحقوق بموجب قانون التأمين الوطني. تقرر على لسان الرئيسة الموقرة فردة فيرت ليبنه، أنه **"على ضوء غايات التأمين الوطني وبالاستناد الى تكويناته المتنوعة لاختبار ال "إقامة" توضع تفسيرات مصطلح "مقيم إسرائيل" على أساس الاختبار الرئيسي وهو – تطلب قيام مركز حياة وأن تكون معظم ارتباطات الشخص لإسرائيل، في نطاق الامتداد الإقليمي لقانون التأمين الوطني...".**

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417
أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic
المرجع AlMarje'

أيضا تقرر أن **"لهذا الفحص وجهان: الشق الموضوعي – الذي يفحص أين توجد معظم ارتباطات الشخص بالاعتبار الفيزيائي المادي؛ والشق الذاتي – الذي يفحص ماذا كانت نية الشخص وكيف ينظر الى موضوع مركز الحياة، بالتمييز عن المكوث العرضي أو المؤقت..."** وبالمضي قدما تقرر أن **" فحص هذين الشقين يجب أن يتم على ضوء مجمل الظروف المادية، ويتضمن ذلك: مدة المكوث في إسرائيل في الفترة ذات الصلة، وجود أملاك في إسرائيل، مكان السكن الفعلي، المكان الذي تسكن فيه عائلة الشخص والذي به يتعلم أبناءه، طبيعة السكن، العلاقات الاجتماعية المجتمعية، مكان العمل والكسب، مكان المصالح الاقتصادية، مكان فعالية الشخص أو عضويته في تنظيمات أو مؤسسات، تمثيلات الشخص نفسه التي بها ما يكشف عن نيته وتوجهه، الغاية من المكوث خارج إسرائيل...."**.

أيضا تم التأكيد أنه **" في حالات كثيرة اضطرت المحكمة الى حسم مسألة إقامة طالب المنحة المستحقة، السؤال بشأن مكان سكنه هو السؤال المركزي الذي يقع عليه الخلاف، على أساسه يتم حسم موضوع الإقامة. وذلك على ضوء حقيقة أن مكان السكن يدل على ارتباط مركزي ذي أهمية في فحص مركز حياة طالب المنحة المستحقة"**.

بخصوص عبء الاثبات المطلوب لإثبات الإقامة تقرر أن **"على خلفية المتغيرات بموضوع مركز حياة طالبي المنحة المستحقة، وبشكل أساسي فيما يتعلق بمكان السكن، تطورت النظرية بموضوع "عبء الاثبات" بالدعاوي التي تتضمن بالضرورة أسئلة بشأن إقامة طالب المنحة المستحقة. على ضوء المعتمد في القضاء، 'عبء الاثبات بسؤال الإقامة لحاجة الحصول على منحة مستحقة من مؤسسة التأمين الوطني، تتطلب التحديد على أساس الوضع خلال الفترة المطلوب عنها منحة استحقاق. كما يبدو، اذا كان الطالب للمنحة المستحقة في الفترة السابقة على طلبه يحمل صفة مقيم إسرائيل، فانه من الأكيد أن العبء يقع على أكتاف مؤسسة التأمين الوطني لإثبات أن طالب المنحة المستحقة قد نقل مركز حياته الى خارج حدود إسرائيل خلال الفترة ذات الصلة ؛ بينما، في الحالة التي لم يكن طالب المنحة المستحقة مقيم دولة إسرائيل، فانه يقع عليه عبء اثبات أنه عاد للسكن في حدود دولة إسرائيل في الفترة ذات الصلة'** (الاحالات هناك).

بعد استعراضنا لهذه المبادئ نعود الى موضوع المدعية.

جذر الخلاف

8. كما أظهرنا في الفصل المتعلق بالجانب المادي الوقائعي المتعلق برواية المدعية، طعنت هي بأن مركز حياتها موجود في البلدة القديمة. في الجهة المقابلة، تعتقد مؤسسة التأمين الوطني بأنه لا يوجد أساس مادي لرواية المدعية وأن المدعية فعليا تسكن كل هذه السنوات في المنزل الكائن في فرات، وأن منزل البلدة القديمة يستخدم كعنوان لها داخل حدود إسرائيل. كما أظهرنا أيضا أن قرار مؤسسة التأمين الوطني يمتد لما يقارب أربع وعشرون سنة سابقا على الموعد المحدد. الموعد الدقيق الذي تم اختياره من قبل مؤسسة التأمين الوطني لغاية سلب إقامة المدعية لم يتم التحقق منه بشكل كامل، وانما - كما يبدو- يتداخل مع الموعد الذي تم الاعتراف بإقامتها الدائمة في إسرائيل. هذا وحسب رواية مؤسسة التأمين الوطني بشأن مكانة المدعية كمقيمة دائمة، فإنها أي المدعية هدفت من وراء هذه المكانة الى الحصول وتلقي الاستحقاقات فقط بدون أن تسكن في إسرائيل بشكل دائم ولا حتى يوم واحد.

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417
أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic
المرجع AlMarje'

9. تم التخلي من قبل الأطراف عن نقطة الجدل الكبرى حول من يتحمل عب الاثبات بمسألة إقامة المدعية. بحسب رواية المدعية فانه سابقا لموعد قرار موظف الادعاءات في شهر ديسمبر 2016، نظرت اليها مؤسسة التامين الوطني كمقيمة. على ذلك، وفق القانون، يقع على المؤسسة اثبات خلاف ذلك. في الجهة المقابلة تعتقد مؤسسة التامين الوطني بأنه منذ ما قبل سنة 1994 لم تكن المدعية مقيمة إسرائيل، وعليه فان عبء اثبات الاقامة يقع عليها، لكنها لم تحمل هذا العبء. يبدو أن القاعدة المتبعة كما أظهرنا في القسم المعياري أمال الكفة ناحية موقف المؤسسة. مع ذلك، أضيف بأنه ليس ممتنعا في حالات ملائمة بأن يكون هناك مكان لفحص هذا المبدأ. على وجه الخصوص، حيث يمتد قرار المؤسسة الى عشرات السنوات الى الوراء، بدون التزويد ب 'مرساة' لموعد (*أي تحديد تاريخ دقيق* - المترجم) تم اختياره والذي منه ولاحقا له تحدد سلب إقامة المؤمنة، فانه يلقي بشك حقيقي حول معقولية القرار.

وعلي أي حال، فإنني أوضح أن دلالة هذا التحديد الذي بموجبه يقع عبء الاثبات على كتفي أحد أطراف القضية، ليست الا أن عليه اقناع المحكمة بأنه بالنظر الى مجمل البنية الدلالية المعروضة أمامه، تكون روايته اكثر احتمالا من رواية الطرف الثاني.

10. **رواية المدعية متسقة، موثوقة ومدعومة بأدلة كافية:** إفادات المدعية في المحكمة كانت مباشرة ومتسقة وتركت انطباعا واثقا. وهكذا فان الأدلة التي عرضتها قووا روايتها وفيما يلي أفصل.

افادتها وافادة زوجها أمام المحكمة، اللتان لم يقع بينهما تعارض، تبين أنه ليس كل أولادهم الستة قد كبروا في نفس المنزل المكون من غرفة واحدة ضيقة والذي به تم التحقيق مع المدعية في سنة 2017. تبين أنه بعد زواجهم قاموا ببناء شقة واسعة على السطح في عقبة الخالدية 26 في البلدة القديمة وبه سكنوا. لكن هذا المنزل تم بناءه بدون التراخيص المناسبة. على ذلك، حوالي سنة 1999 أجبروا على هدم الشقة (ص' 5، في الأسطر 1-5 ؛ ص' 11، الأسطر 24-25). أو بعد ذلك انتقلت المدعية للسكن لفترة زمنية محددة ببيت مستأجر في شعفاط، وهناك تعلم أولادهم الأربعة الكبار في المدارس الموجودة في المنطقة (ص' 10، الأسطر 1-2). على ما يبدو، بعد أن كبر أولادهم عادوا للسكن في البلدة القديمة، وهناك أنجبت بناتها الصغار حيث قامت بتنشئتهم هناك.

شهادات الدراسة التي قدمتها المدعية بخصوص ابنتيها هاتين يفيدوا بأنه منذ مرحلة الروضة كلتا بناتها درسن بشكل مستمر بمؤسسات تعليمية في البلدة القديمة، وبهذا قدمت المدعية افادتها أمام محقق مؤسسة التأمين الوطني، في الوقت الذي لم يكن لديها معرفة ما لأقوالها في هذا الإفادة من أهمية في تقصي الحقائق أمام المحكمة. على الرغم من صحة ما ادعت به مؤسسة التأمين الوطني بأنه في بعض الأحيان يدرس الأولاد في مؤسسات تعليمية تقع بعيدا عن منازلهم، الا أن معنى هذا الادعاء هو أن كلتا بنات المدعية تضطران يوميا لعبور حاجز قلندية مرتين، مع الاف الأشخاص الأخرين الذين يطلبون العبور من إسرائيل باتجاه رامالله وبالاتجاه المعاكس. محقق مؤسسة التأمين الوطني السيد كمال عبد الرحمن أفاد بأن الدخول للقدس عن طريق حاجز قلندية في الفترة الصباحية يتطلب وقتا أكبر بكثير من الذي يحتاجه الأشخاص للدخول من إسرائيل الى المنطقة (ص'،

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417

أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic

المرجع AlMarje'

الأسطر 27-28). وأفاد محمد أيضا أنه ليس من المنطق أن يقف هو وكلتا ابنتيه عدة ساعات كل يوم أمام الحاجز (ص' 13، السطر24). بالنظر الى وجود منزل لهم في البلدة القديمة قريبا من مدارسهم فان افادته تحوز المصداقية.

11. المقارنة بين تقارير استهلاك الكهرباء الخاصة بمنزل البلدة القديمة وتلك الخاصة بمنزل رفات تقوي الاستنتاج بأن مركز حياة المدعية يوجد في البلدة القديمة. المبالغ التي يتم دفعها فيما يتعلق بمنزل البلدة القديمة أعلى من تلك التي يتم دفعها هناك في رفات وهي على الأغلب متتالية. للتوضيح، في الفترة بين شهر ابريل - نيسان حتى شهر تشرين أول – أكتوبر 2014 كان هناك استهلاك كبير للكهرباء في منزل البلدة القديمة بينما لم يكن هناك استهلاك نهائيا في منزل رفات. ومثل ذلك في الأشهر ما بين حزيران - يونيو حتى شهر تشرين أول - أكتوبر 2016، من شهر أيار- مايو حتى تشرين ثاني نوفمبر 2017 لا يوجد ما يشير الى القيام بشحن كرت الكهرباء في منزل رفات نهائيا، بينما في البلدة القديمة يوجد استمرار في دفع مبالغ معقولة تشير الى العيش في المكان. استهلاك الماء في البلدة القديمة أيضا يترك انطباعا على وجود استخدام متواصل وملائم.

12. **زيارة المحقق لرفات:** جهد كبير بذله الأطراف وبخاصة مؤسسة التأمين الوطني في توضيح معنى ودلالة وجود المدعية ومحمد في رفات في وقت زيارتهم للمنطقة في شهر تشرين أول – أكتوبر، 2016. تدعي مؤسسة التأمين الوطني أنه ليس 'محض صدفة' على حد تعبيره، حيث إنه بإمكان المحقق أن يصل " بالضبط في نفس الأوقات التي بها تكون المدعية في زيارة الى رفات..." (الفقرة 20 من مرافعات المدعية) مع أولادها (الفقرة 17). والى ذلك تنضم حقيقة أن المنزل في رفات مؤثث ومجهز جيدا. كذلك ' الاستقصاء في المحيط' الذي تم عمله سابقا على هذا التحقيق والذي منه تبين أن اثنان من سكان المنطقة في رفات، اللذان ذكر اسمهما في ملخص التحقيق، تعرفوا على المدعية وزوجها كمن يقيمون بشكل دائم في رفات.

على ذلك نجيب أولا وقبل كل شي، أن بأن كلا مقيمي المكان لم يؤت بهم للشهادة وأيضا تسجيل التحقيق الذي تم الادعاء بأنه نفذ بشكل خفي لم يتم جلبه أمامنا. اذا أردنا الدقة، من الواضح أنه في ملخص التحقيق كتب أن ذات الأشخاص " **أعلمونا أن المدعي وعائلته يسكنون في المكان**" (الفقرة 2.2.)، الا انه كما هو مذكور أعلاه، التحقيق استهدف المدعي عدنان، وعائلته ليست بالضرورة هي المدعية. حقيقة أن كلا المقيمين قادا المحقق الى منزل العائلة وأنهم عرفوا أن الحديث يتعلق بمنزل عائلة جابر لا يؤكد أو ينفي شيئا. نذكر هنا بأننا نتحدث عن منطقة ليست كبيرة، مما يفيد أن الجميع يعرفون بعضهم بعضا، وقد ثبت بشكل خاص أن المنزل يخص جد عدنان. على كل حال، هناك شك فيما اذا كان ينبغي إعطاء استنتاجات 'التحقيق المحيطي' من هذا النوع أي وزن. في مرافعتها، أضافت مؤسسة التأمين الوطني وادعت أن رواية المدعية فيما يتعلق بأبناء منطقة رفات مليئة بالتناقضات، الا أنني لم اجد لذلك موضع في مادة البينات.

لم يثبت بذلك أن المدعية مكثت في رفات وقت زيارة المحقق مع أي من أولادها، وبشكل خاص مع بناتها الصغيرات. وأيضا لم يرد أي ذكر في ملخص التحقيق لوجود أولاد في المنزل أو أدوات وتجهيزات من أي نوع تتعلق بدراسة الأولاد بالمدرسة كما ورد في تقرير التحقيق الذي تم اجراؤه مع المدعية في البلدة القديمة (ملحق/2). على العكس من ذلك، كتب المحقق أنه بتاريخ 19.10.2016 قمنا بزيارة منزل عائلة المدعي (عدنان) في منطقة رفات خارج حدود الدولة.، هناك قابلنا **والدي المدعي – محمد وفاطمة**" (التأكيد مني). حقيقة أنه لم يوجد في المكان أي من البنات أو أدوات وتجهيزات مدرسية تقوي

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417
أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic
المرجع AlMarje'

الافتراض بأنهن في المدرسة وبمنزلهن في القدس. هذه الحقيقة تتماشى بشكل جيد مع شهادتها الموثوقة للمدعية في المحكمة والتي بموجبها في نفس اليوم ".. **بناتي خرجوا الى المدرسة في البلدة القديمة، زوجي اتصل بي في الصباح وقال لا يوجد عندي عمل في هذا اليوم، تعالي نأخذ الأغراض لأمك ونأكل معها، أخذت كعك من المصرارة وكانت الساعة 08:10 البنات في المدرسة والمحقق رأى الكعك ساخنا واسم المخبز على الكيس. أنا وهو دخلنا في نفس اللحظة"** (ص' 6، الأسطر 28-31).
المحقق من جانبه صادق في شهادته أمام المحكمة أنه في الوقت الذي قابل فيه المدعية في رفات كان في يدها فعلا كيس يوجد به **"كعك. جبنة وشاي"** حيث تم شراؤهم من القدس (ص' 15، السطر 19)، الا أنه أضاف أنه من الممكن أنه تم شراؤهم قبل ذلك الوقت. هذه الحجة الأخيرة ليست مقنعة بأي حال من الأحوال. فجأة يصبح افتراض المؤسسة ' سقف الحالة ' قادت الى أن المحقق قابل المدعية عند دخولها الى البيت في رفات وبيدها بضاعة من القدس هو نقطة الفصل. وبكل حال فإنها تتماشى أكثر مع زيارة المكان من العيش في المكان. حتى الرأي يميل الى أن المدعين يفضلون طعاما طازجا، وبالتالي لن يكون الكعك غير طازج أو تم شراؤه منذ عدة أيام. المدعية أيضا صادقت في دفاعها أنها ليست المرة الأولى التي تصل فيها الى رفات في طريقها لزيارة أمها العجوز في رام الله وتحضر لها الكعك وأشياء أخرى تحتاجها أمها (ص' 5، الأسطر 28-29).
في الواقع، صادق المحقق في شهادته في المحكمة أنه باستثناء تواجد المدعية المادي هي ومحمد في رفات في وقت زيارته للمكان، ليس بيده أي بينة إضافية لها صلة بالمدعية يستطيع بها اسناد رواية مؤسسة التأمين الوطني بخصوص السؤال اذا ما كانت المدعية مقيمة إسرائيل أو لا (ص' 16، السطر 24). لا يستقيم ذلك (*تأسيس الرواية على التواجد المادي فقط – الإضافة من المترجم للتوضيح*) عندما تمتد رواية مؤسسة التأمين الوطني لعقدين من الزمن أو أكثر، ومن هنا ضعفها.

13. معاينة الصور التي فام المحقق بتصويرها في نفس الموعد في رفات وفي البلدة القديمة أيضا يقوي رواية المدعية. على سبيل المثال، الصور التي تخص عرفة المعيشة في رفات تكشف عن طاولتين طويلتين كلتاهما مغطاة بشرشف طاولة أزرق، يلائمون أكثر للاستضافة بمناسبة 'خاصة' مما هو للعيش بالمكان. وبذلك فهي تتماشى مع شهادة المدعية في المحكمة التي تفيد بأنها جهزت لاستقبال عائلتها وأولاد ايلانيت (ص' 5،السطر 27). بشكل عام، بدا المكان خالي نسبيا ولا يشير الى 'حياة منتظمة' كما في كل منزل (ملحق/3). في الجهة المقابلة، الصور للمنزل في البلدة القديمة تترك انطباعا على وجود 'حياة اعتيادية' كما في كل منزل. الثلاجة مليئة والأغراض كثيرة. ومتيقظ أنا الى أن جزءا من الصور المتعلقة بمنزل البلدة القديمة تم تصويرها بعد أن تم سلب إقامة المدعية (ملحق/1)، ومع ذلك، أيضا تلك الصور التي تم تصويرها بموعد التحقيق المشترك في رفات وفي البلدة القديمة في شهر تشرين أول - أكتوبر 2016 (ملحق/3) تترك نفس الانطباع حول السكن أو المعيشة بشكل دائم.

14. ليس بدون جدوى أن أضيف أن مرافعة مؤسسة التأمين الوطني تضمنت عدة أخطاء في وقائع أساسية بكل ما يتعلق بنتائج ذات التحقيق الذي جرى تنفيذه في نفس الوقت في كل من رفات والبلدة القديمة في شهر تشرين اول – أكتوبر 2016. هكذا وبسبب ما ادعت به مؤسسة التأمين الوطني بأن المدعية ومحمد تم التحقيق معهم في البلدة القديمة وادعوا بأنهم يسكنون هناك منذ زواجهم قبل 3 سنوات، بينما أبو زوج المدعية ادعى أن ابنه يسكن منذ 7 أشهر وما شابه ذلك (الفقرات 12-13 من مرافعات مؤسسة التأمين الوطني). الا أنها ليست هي بأي حال من الأحوال (*أي المدعية- من المترجم*). من المسلم به أن اسم المدعية الخاص هو فاطمة وأيضا اسمها الأول لزوجة ابنها، زوجة عدنان، هو فاطمة. لكن بهذا ينحصر التشابه بين الاثنتين.

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417
أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic
المرجع AlMarje'

الذين تم التحقيق معهم في نفس الوقت في البلدة القديمة هم عدنان وزوجته فاطمة، وهم قد ادعوا بأنهم يسكنون هناك منذ زواجهم أي قبل 3 سنوات وبالتالي ليس المدعية وزوجها محمد هم من ادعوا ذلك. ومثل ذلك، محمد هو من ادعى أن ابنه عدنان وزوجته يسكنون البلدة القديمة منذ 7 أشهر وليس منذ 3 سنوات. وليس أبو المدعية الذي توفي قبل ذلك بعدة سنوات.
وبالمثل، أعلمت مؤسسة التأمين الوطني قريبا لموعد تقديمها المرافعة بانه حسب موقفه فانه ما بين السنوات 1994 وحتى على أقل تقدير شهر 12 لسنة 2016 سكن في البلدة القديمة " الابن عدنان هو وزوجته وأولاده..." (الاشعار من يوم 20.5.2019). لكن في سنة 1994 كان عدنان ابن 5 سنوات ! وعلى ذلك من الواضح أنه لم يسكن بمفرده في البلدة القديمة مع زوجته وأولاده (حيث لم يكن له زوجة وأولاد).

15. **'حقيبة من الافتراضات الوقائعية ليس لها أسانيد' :** قرار مؤسسة التأمين الوطني القاضي بسلب مكانة القائمة الدائمة من المدعية كما اظهرنا في الفصل المتعلق بالوقائع لم يكن مبنيا فقط بسبب تواجدها في رفات وقت زيارة المحقق الى هناك للتحقيق بموضوع عدنان، وانما أيضا بناء على افتراض المحققين بأن من غير المقبول للعقل أن تسكن نفوس كثيرة في بيت ضيق كالذي في البلدة القديمة. خاصة عندما كانت هناك إمكانية للعيش في منزل واسع في رفات أو استخدام المال الذي تم استثماره في بناء إضافي في رفات لغاية استئجار شقة في القدس.

الا أن هذا الافتراض الى حد كبير هو نتيجة لبنية وقائعية غير كافية. بالنظر لبنية الأدلة التي تم عرضها أعلاه اقتنعت أنه لا يمكن قبول هذه الاستنتاجات.

من المسلم به أن المنزل الموجود في البلدة القديمة هو منزل ضيق، ويوجد شك كبير اذا كان مجموع ساكنين مكون من ثلاثة أشخاص راشدين وابنتان وطفلة، من عائلتين نوويتين مختلفتين (حتى وان كانوا أقرباء)، أن يكونا متوافقين فيما بينهم في الرغبات وفي التطلعات. الا أنه تبين أن المدعية وعائلتها لم يكن لهم خيار أخر في ذات الوقت. المدعية هي ربة بيت ولا تتقاضى بالتالي أي أجر، ومحمد يدير نمط حياة تعددي الزوجات وبه يعيل عائلة إضافية مكونة من 6 أنفس. فهو أب ل- 11 ولد. على ذلك، شهادة المدعية أمامي والتي بموجبها وضعها الاقتصادي لم يسمح لها باستئجار مكان أخر للسكن يكون بالقطع معقولا (ص' 5، الاسطر 5-6). هكذا وكما تبين من تحقيق مؤسسة التأمين الوطني فان عدنان عمل في ذات الوقت في شركة لنقل الخضروات. والأجر الذي يتقاضاه هو أجر مقارب لأجر الحد الأدنى كما أنه يعتني بابنته المعاقة التي تحتاج الى مخصص مالي أو منحة مستحقة، وأيضا زوجته ربة بيت. وعلى ذلك، أيضا هو كان بوضع اقتصادي صعب. وعليه، تنضم هنا شهادة المدعية بأن سكنهم مع عدنان وعائلته كان أيضا بهدف المساعدة في رعاية ابنته المعاقة.

مساحة المنزل الغرفة الموجودة في البلدة القديمة تقدر تقريبا ب 40 متر بحسب رواية محقق مؤسسة التأمين الوطني (ص' 16،السطر 26)، وكذلك الشكل الدي تم به ترتيب الغرفة. أيضا حقيقة أن زوجة ابن المدعية هي أيضا ابنة أخت محمد مما ساهم بشكل خاص في تقارب المشاعر بينهم (ص' 17، السطر 27)، قد سهلت ومكنت أن تعيش كل هذه الأنفس في هذا المكان. بشكل عام سكن محمد مع ايلانيت وفقط **" اذا كان هناك ثمة خلاف بينهم فانه يأتي اذا لم يذهب اليها، اذا دعوته لتناول الطعام**

فهو يأتي ان لم يذهب اليها " (ص'7، الأسطر 25-26). تشكل لدي انطباع بأن حضوره الجزئي المحدود لمحمد في البلدة القديمة كان هو واقع الحال أيضا في وقت شهادة المدعية أمامي.

جميع الشهود أقروا بأن مشكلة نقص المساكن في البلدة القديمة تقود الى السكن بكثافة كبيرة في نفس المكان. محقق مؤسسة التامين الوطني أيضا أفاد بأنه واجه واقع الأمور هذا حيث وجد في احدى المرات 19 شخص يسكنون في غرفة صغيرة في البلدة القديمة. لكن ما يشكل فرقا بين تلك الحالة وبين حالة المدعية هو أن للعائلة الكبيرة في تلك الحالة لم يكن هناك منزل خارج حدود إسرائيل، ولذلك اعتقد أنه كان من الأفضل استخدام المال بشكل أخر بدل بناء طابق إضافي في رفات (ص' 16، الأسطر 14-16). لكن قرارت من هذا النوع هي قرارات فردية، وأيضا لم يثبت بالضبط متى تم بناء الطابق الإضافي في رفات ومن مول هذا البناء.

وكما هو بادي فان اهمية مخصصات التأمين الوطني والتأمين الصحي هي أمور لا تحتاج الى التوسع فيها. وعلى ذلك، من الواضح بأن الأشخاص يكونوا مستعدين للسكن ضمن كثافة عالية في داخل حدود إسرائيل كي يتم ادراج أسمائهم ضمن المستحقين لمخصصات التأمين. وبكل حال، أؤكد بعد سماعي للبينات أني وصلت الى قناعة بأن سكن المدعية مع ابنتيها في البلدة القديمة الصغيرات لم يكن 'غطاء' على سكنهم في رفات.

16. **الانفصال عن محمد** : بمرافعتها استثمرت مؤسسة التأمين الوطني جهدا كبيرا للإقناع بعدم إعطاء ثقة لرواية المدعية حيث تبين بأن الواقعة التي سجلتها في تقرير عديد السنوات الذي قدمته كجزء من اعتراضها على نية مؤسسة التأمين الوطني بإزالة اسمها من سجل المؤمنين (*المستحقين للمخصصات- المترجم*)، لإنها انفصلت عن محمد، وهذا في حد ذاته ليس صحيحا. الا أنه في الوقت الذي تم سؤالها عن هذا الموضوع بواسطة محقق التأمين الوطني، أجابت أنه كما يبدو كان هناك سوء فهم بينها وبين المحامي الذي قام بتعبئة النموذج لأجلها (ص' 3 من التحقيق في يوم 18.12.2017). في المحكمة أضافت أنه في فترة معينة كان هناك نزاع بينها وبين محمد لكن أبدا لم تنفصل عنه (ص' 7، السطر 32). على كل حال، اذا كان الأمر هو ذا أو ذاك، فليس واضحا الكيفية لموضعته في الخلاف الذي أمامنا، وحيث أنه أيضا في نفس تقرير عديد السنوات سجل بأن المدعية انفصلت عن محمد في يوم 1.9.2016. اذا كان الأمر كذلك، ما علاقة هذه المسألة بموضوع مركز الحياة منذ سنة 1994 ولاحقا لها؟ وبكل حال أؤكد أنني اقتنعت بأنها لم تنفصل عن محمد.

اجمالي الأمور، بعد فحص مجمل البينات والنظر في مجمل ادعاءات الأطراف، رأيي هو أن المدعية تمكنت من اثبات وجود مركز حياتها ومعظم ارتباطاتها في إسرائيل، في كلا الشقين الموضوعي والذاتي. بشكل خاص، نعم، بالنظر الى وجود منزل في البلدة القديمة وقد تم اثبات أنها وبناتها يسكن في هذا المنزل اللاتي يدرسن بشكل متواصل في مؤسسات تعليمية في البلدة القديمة. زوج المدعية يمضي معظم وقته مع زوجته الثانية وأبناءه منها في عسقلان، وأيضا عمل كل هذه السنوات في إسرائيل. على ذلك، الافتراض أنها فجأة تسكن خارج حدود إسرائيل لا يستقيم.

بذلك، لا حاجة للقول بأن العقار الذي في رفات ليس له أهمية هنا أو أنه لم يتم استخدامه بشكل دائم. المدعية نفسها أفادت بأنه في السنوات التي لم يكن يوجد بها حواجز كانت الحركة والتنقل بين القدس ورفات أسهل كثيرا. الا ان بحسب ظروف

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417
أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic
المرجع AlMarje'

الموضوع تم اثبات أنه لا يوجد حديث عن 'مركز حياة'. ليس بلا جدوى العودة والتأكيد أن رواية مؤسسة التأمين الوطني 'واسعة' جدا. كما تم ذكره كان كافيا مقابلة وحيدة في رفات وتحقيق لم يكن له صلة بالمدعية للتوصل بحسب نهجه الى أن منزل رفات استمر كمركز حياة لأكثر من عقدين. لكن بحسب ظروف الموضوع هذه، كافيا كان للمدعية 'لفحص' هذه الرواية الواسعة لتأتي الى ابطالها، وكما أظهرت فهي قد فعلت بما يتجاوز ذلك بكثير.

17. **النتيجة –** على أساس كل ما ذكر أعلاه، تم قبول الدعوى وعليه أقرر بأن قرارات مؤسسة التأمين الوطني من 13.12.2016 و- 11.2.2018 لاغية.

تتحمل مؤسسة التأمين الوطني أتعاب محامي المدعي والنفقات بمبلغ 5،500 شيقل جديد. لا يتم دفع أتعاب المحاماة والنفقات خلال 30 يوم سيتحملون أيضا الفروقات والفائدة المترتبة وفقا للقانون من صدور القرار وحتى موعد دفع المبلغ كاملا.

18. **حق الاستئناف**: للمحكمة اللوائية للعمل خلال 30 يوم من موعد تسليم القرار للأطراف.

صدر القرار اليوم الموافق (15.10.2019)، في غياب الأطراف. يرسل اليهم.

Email: marje@law.alquds.edu
Website: www.marje.alquds.edu
Phone: +972 (0)2-2790417

أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة الى العربية
Archive of primary sources of Israeli law, translated to Arabic

المرجع AlMarje'